العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

الإمارات تدعم الأردن بـ300 مليون دولار

أبوظبي – أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، الأحد، عن تقديمها منحة مالية للأردن الذي واجه خلال السنوات الأخيرة مصاعب اقتصادية، ساهمت في تعميقها حالة عدم الاستقرار في المحيط المباشر للمملكة، لاسيما في الساحة السورية.

وأوضحت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" أنّ المنحة البالغ مقدارها 300 مليون دولار ستقدّم عبر صندوق أبوظبي للتنمية. ونقلت عن بيان للصندوق أنّ توجيهات قيادة الدولة بتقديم تلك المنحة "تؤكد مدى التزام دولة الإمارات بالدعم الدائم لقيادة وأبناء الشعب الأردني الشقيق وهو توجّه راسخ في سياستها الخارجية".

وأشار إلى أنّ "قيادتي البلديْن تحرصان على تعزيز العلاقات بين دولة الإمارات والمملكة الأردنية الهاشمية، وهي علاقة مبنية على الأخوة والمصالح المشتركة والمصير الواحد".

وتتبوّأ دولة الإمارات مرتبة متقدّمة ضمن أكثر بلدان العالم تقديما للمساعدات الخارجية قياسا إلى ناتجها المحلّي. وتركّز في مساعداتها على الجوانب التنموية كجزء من منظورها إلى التنمية باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار الدول.

ويحاول الأردن منذ سنوات تحقيق معادلة إعادة تنشيط اقتصاده، بالتوازي مع تحسين الأوضاع الاجتماعية والحدّ من تدهور القدرة الشرائية لمواطنيه، وتقليص معدّلي الفقر والبطالة.

ويحض صندوق النقد الدولي الأردن على تنفيذ إصلاحات اقتصادية يعتبرها بعضهم قاسية، إذ تقوم إجمالا على زيادة الضرائب والحدّ من الدعم الذي تقدّمه الدولة، وهو ما تجنّبته المملكة مخافة تفجير حالة من الغضب الشعبي على غرار ما يشهده عدد من بلدان الإقليم، لاسيما لبنان والعراق، وقبلهما السودان.

والتزمت الحكومة الأردنية خلال وضع موازنة الدولة للعام الجديد عدم زيادة الضرائب والتركيز في مقابل ذلك على رفع كفاءة الإدارة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي والجمركي. وقد أقرّت الموازنة بعجز مقداره حوالي 1.6 مليار دولار. كما أعلنت الحكومة مطلع ديسمبر الجاري زيادات في أجور العاملين بالقطاعيْن المدني العام والعسكري بنسب تتراوح بين 15 و20 في المئة تطبّق بداية السنة الجديدة.

الكويت تطوق خلافا مع إيران بعد لقاء معارض أحوازي

الكويت – سارعت الكويت إلى التبرّؤ من لقاء كان قد جمع رئيس مجلس الأمّة (البرلمان) مرزوق الغانم بمعارض إيراني، الأمر الذي احتجّت عليه طهران بشدّة لدى السلطات الكويتية واعتبرته "تدخلا واضحا في شؤون إيران وانتهاكا لمبدأ حسن الجوار".

وعكست الاستجابة السريعة من قبل وزارة الخارجية الكويتية للاحتجاج الإيراني، مقدار الحرج الذي تسبب به اللقاء للكويت الحريصة على تجنّب أي خلاف مع طهران التي يقول مراقبون إنّها تمتلك أوراق ضغط عليها، يمكن أن تصل حدّ تهديد استقرارها.

> حرص كويتي على تجنب إثارة المشاكل مع إيران التي تمتلك أوراق ضغط على الكويت من ضمنها تهديد استقرارها

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية، الأحد، تأكيد خالد الجارالله نائب وزير الخارجية خلال اجتماعه بالسفير الإيراني في الكويت محمد إيراني "احترام دولة الكويت لسيادة الجمهورية الإسلامية ووحدة أراضيها بما فيها إقليم الأحواز".

وذكّر المسؤول الكويتي بالمناسبة بـ"ثوابت السياسة الخارجية لدولة الكويت القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار".

وأكد أن اللقاء بين رئيس البرلمان مرزوق الغانم وممثل عن حركة معارضة في إقليم الأحواز تم بصفة شخصية دون الحصول على موافقة الجهات الكويتية الرسمية.

وكان موقع إيراني معارض، نشر تقريرا مصورا يظهر فيه رئيس مجلس الأمّة الكويتي مرزوق الغانم، وهو يسلم درع المجلس لعضو وفد حركة النضال العربي الأحوازي حكيم الكعبي وذلك بحضور النائب عبدالله فهاد العنزي على هامش الاجتماع المنعقد في الكويت تحت عنوان "برلمانيون لأجل الأحواز"، فيما تحدّثت مصادر كويتية عن قيام طرف لم تسمّه بجرّ رئيس البرلمان إلى لقاء الكعبي وتكريمه وتسليمه الدرع دون معرفة هويته الحقيقية وتوجهاته السياسية.

وقال نائبان كويتيان عبر تويتر إنّ اللقاء كان تمحور حول دراسة جامعية يقوم بها المعارض الأحوازي عن "الديمقراطية الكويتية".

واستدعت السلطات الإيرانية، السبت، المكلف بالأعمال الكويتي للاحتجاج على اللقاء بين مسؤولين كويتيين و"مجموعة إرهابية معادية لإيران"، بحسب بيان رسمي.

وندد مسؤول إيراني خلال الاجتماع بالقائم بالأعمال الكويتي باللقاء بين مسؤولين كويتيين و"مجموعة انفصالية". وقالت الخارجية الإيرانية في بيان إنّ "مثل هذه الأعمال تشكل تدخلا واضحا في شؤون إيران وانتهاكا لمبدأ حسن الجوار".

وتحتفظ الكويت على غرار سلطنة عمان وقطر بعلاقات أوثق مع إيران قياسا بالعلاقات المتوتّرة التي تجمع بين طهران وباقي دول الخليج.

ويلفت مراقبون إلى أنّ الكويت على الرغم من تعرّض أمنها لتهديدات مباشرة من قبل إيران مثلها مثل باقي دول المنطقة، إلاّ أنّها تفضل اتباع سياسة ضبط النفس إزاء طهران وتجنّب استثارتها مخافة أنّ توظف ما تمتلكه من أوراق ضدّها، ومن بينها الميليشيات الشيعية الناشطة في المنطقة والمشاركة بقوّة في حكم لبنان والعراق الجارة الشمالية الكبيرة للكويت.

وثبت قبل عدّة سنوات ضلوع السفارة الإيرانية والحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني بشكل مباشر في قضية تهريب وتخزين أسلحة في الكويت استعدادا لتنفيذ عمليات إرهابية وذلك ضمن القضية التي عرفت إعلاميا بقضية "خلية العبدلي" نسبة إلى المنطقة الواقعة بشمال البلاد والتي اكتشف فيها مخزن السلاح.

القمع والمناورات السياسية تذكي موجة الاحتجاجات في العراق

أول وقف جزئي لإنتاج النفط تحت ضغط المحتجّين

لقد أسمعت لو ناديت نظاما حيا

الناصرية (العراق) – سلكت موجة الاحتجاجات الجارية في العراق منذ حوالي ثلاثة أشهر، الأحد، منحىً جديدا من التصعيد عكس إصرار المحتجّين على تحقيق مطالبهم وأظهر فشل جميع محاولات إخماد الحراك باستخدام القمع الشديد حينا، وباعتماد المناورات السياسية حينا آخر.

ووجّه المتظاهرون مجدّدا غضبهم صوب حلفاء إيران في العراق المسيطرين بشكل أساسي على مقاليد الدولة، في وقت واصلوا فيه محاولة شلّ مرافق حيوية، على رأسها المنشآت النفطية التي شهدت لأول مرّة توقّفا جزئيا عن الإنتاج بسبب ضغط المحتجّين.

ويكرّس تصاعد الاحتجاجات أزمة النظام القائم في البلاد بقيادة الأحزاب الشيعية، حيث عجز السياسيون عن سدّ الفراغ الناجم عن استقالة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي بفعل خلافاتهم حول ترشيح شخصية مقبولة لتشكيل حكومة جديدة.

وأصبح رئيس الجمهورية برهم صالح في مرمى نيران شركائه بالعملية السياسية بسبب رفضه تكليف مرشّح تحالف البناء المقرّب من إيران رئاسة الوزراء.

وأضرم المحتجون، الأحد، النيران في مبنى مقر ميليشيا عصائب أهل الحق بحي أم الخيل وسط مدينة الديوانية جنوبي العراق. وهذه ثالث مرة يهاجم فيها المحتجون مقرّ الميليشيا التي يتزعمها قيس الخزعلي، منذ اندلاع الاحتجاجات مطلع أكتوبر الماضي.

ولا يبدو تركيز المحتجين على العصائب اعتباطيا، فهي رمز للتشدّد والاستماتة في تأمين النفوذ الإيراني في العراق والدفاع عنه، وهي ضالعة بقوّة في قمع الاحتجاجات. وقد تزعّم قائدها الخزعلي الحملة على الرئيس صالح بسبب رفضه قبول ترشيح محافظ البصرة أسعد العيداني لتشكيل الحكومة.

قيس الخزعلي

هدف أساسي لغضب المتظاهرين كأحد أبرز أذرع إيران في العراق

وواصل المئات من المحتجّين، الأحد وللّيوم الثاني على التوالي، محاصرة حقل الناصرية النفطي جنوبي العاصمة بغداد الذي توقف الإنتاج فيه، في سابقة منذ بدء الاحتجاجات قبل نحو ثلاثة أشهر.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد في بيان رسمي إنّ "الوزارة أوقفت عمليات الإنتاج في حقل الناصرية بشكل مؤقت لعدم تمكّن موظفي الحقل من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب قطع الطريق من قبل المتظاهرين". وأشار إلى أنّ عملية الإيقاف لم تؤثر على عمليات الإنتاج والتصدير التي سيتم تعويضها من شركة نفط البصرة. والعراق هو خامس أكبر مصدّر للنفط في العالم. ويصدر نحو 3.4 مليون برميل يوميا من ميناء البصرة تشكل عائداتها ما يقارب تسعين بالمئة من ميزانية البلاد.

ورغم الثروة النفطية الهائلة، يعيش واحد من كل خمسة أشخاص في العراق تحت خط الفقر، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب 25 في المئة، بحسب البنك الدولي.

وتواصلت الاحتجاجات في بغداد وغالبية مدن جنوب العراق للمطالبة بتغيير الطبقة السياسية التي تسيطر على مقدرات البلاد ويتهمها المحتجون بالفساد والتبعية لإيران.

وأدت هذه الاحتجاجات إلى شلل في العديد من مدن البلاد، بينها الحلة والكوت والعمارة والنجف. ففي الديوانية، أعلن متظاهرون الأحد الإضراب العام وأغلقوا غالبية الدوائر الحكومية ومنعوا الموظفين من الالتحاق بوظائفهم. كما أغلق المئات من المتظاهرين جسري النصر والحضارات على نهر الفرات واللذين يربطان جانبي مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار.

ودفع ضغط الشارع، رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي إلى الاستقالة في نهاية نوفمبر الماضي، لكن الأحزاب السياسية لم تستطع التوصل إلى اتفاق على تسمية رئيس للحكومة المقبلة.

وهدد رئيس الجمهورية برهم صالح، الخميس الماضي، بالاستقالة معلنا رفضه مرشحا قدمه تحالف البناء الموالي لإيران لمنصب رئيس الوزراء إلى البرلمان. وشدد، الأحد خلال استقباله في قصر السلام بالعاصمة بغداد السفير الياباني لدى العراق ناوفومي هاشيموتو، على "احترام إرادة الشعب في الإصلاح ورفض أي تدخل خارجي في السياسة الداخلية".

ورغم تصويت البرلمان قبل أيام، على إصلاحات للقانون الانتخابي، لا توجد مؤشرات لخطوات باتجاه إجراء انتخابات قريبة.

وقال المتظاهر أسامة علي من ساحة الاحتجاج في مدينة الناصرية لوكالة فرانس برس إنّ الرئيس برهم صالح قطع الطريق أمام محاولات الأحزاب والميليشيات لإجهاض الانتفاضة بهدف حماية مصالحهم. وأضاف "هذا يشجعنا على مواصلة الاحتجاجات السلمية حتى تحقيق أهداف الانتفاضة".

ويطالب المتظاهرون في عموم العراق بمعالجة الفساد المستشري في البلاد والبطالة التي خلفها تحكم الأحزاب السياسية التي تسيطر على مقدرات البلاد منذ سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين على يد القوات الأميركية. وتعرّضت الاحتجاجات منذ انطلاقها لقمع واسع أدى إلى مقتل قرابة 460 شخصا وإصابة حوالي 25 ألفا. ورغم انخفاض حدة العنف خلال الأيام القليلة الماضية، كشفت مفوضية حقوق الإنسان الحكومية عن وقوع 68 حادث خطف وفقدان على خلفية التظاهرات.

ومن جانبها، توجه مفوضية الأمم المتحدة الاتهام إلى الميليشيات بالقيام بحملة واسعة من عمليات الخطف والاغتيال للمتظاهرين وناشطين في الاحتجاج.

وتعرّض ناشطون لعمليات اغتيال، غالبا ما كانت بالرصاص، بهجمات وقعت شوارع أو أمام منازلهم، وأكد عشرات آخرون من المتظاهرين إنهم تعرضوا لخطف واحتجزوا لساعات أو أيام في منطقة زراعية قرب بغداد قبل أن يتم رميهم على جانب الطريق.

إعلان تفاصيل إحباط عملية إرهابية في السعودية

جدار صلب

الرياض – أعلن، الأحد، في المملكة العربية السعودية عن تفاصيل عملية أمنية جرت الأسبوع الماضي شرقي المملكة، وتمكّنت الأجهزة المختصّة من خلالها من إحباط عملية إرهابية كانت في طور الإعداد.

وقالت رئاسة أمن الدولة السعودي في بيان إنّ العملية الأمنية جرت بالدمام واستهدفت عناصر كانت تعدّ لتفجير سيارة مفخخة. وأكّد متحدّث رسمي باسم الرئاسة في البيان مقتل عنصرين والقبض على عنصر ثالث، موضّحا أن القتيلين اللذين يحملان الجنسية السعودية كانا يستقلان سيارة ورفضا تسليم نفسيهما، وقاما بالتحصن داخل مبنى في حي العنود بالدمام.

وأضاف تمّ ضبط خمسة كيلوغرامات من مادة آر.دي.إكس شديدة الانفجار في سيارة معدّة للتفجير، إضافة إلى سلاح رشاش ومسدسين وذخيرة حية.

وتمكّنت السلطات السعودية بفعل ما بذلته على مدار السنوات الماضية من جهود أمنية كبيرة من شلّ حركة التنظيمات الإرهابية والتقليص من عملياتها إلى الحد الأدنى، دون أن تقضي عليها بشكل كامل.

وترتبط بعض العمليات التي تشهدها المملكة بمحاولة المتشدّدين عرقلة برنامج الانفتاح والإصلاح الذي تطبّقه الرياض، على غرار حادثة الطعن التي تعرّض لها أعضاء فرقة استعراضية خلال عرض حي بالعاصمة الرياض في نوفمبر الماضي.

وأصدرت المحكمة الجزائية بالرياض، الأحد، حكما بإعدام المتهم في القضية، كما حكمت بالسجن 12 سنة وستة أشهر على متهم ثان على صلة بحادثة الطعن التي استهدفت ثلاثة من أعضاء الفرقة ولم تسفر سوى عن إصابات طفيفة للمستهدفين الثلاثة.

ووقع الهجوم في حديقة الملك عبدالله، وهي واحدة من عدة أماكن تستضيف مهرجانا ترفيهيا يستمر لشهور، ويأتي في إطار مساعي الحكومة التي تستهدف انفتاح المجتمع السعودي وتنويع اقتصاده بعيدا عن النفط.

وكانت تقارير إعلامية سابقة قد أشارت إلى أن المهاجم يمني مقيم في السعودية ويبلغ من العمر 33 عاما. وقالت قناة الإخبارية السعودية الرسمية إنّ المحكمة أدانت الجاني بتهم ترويع الناس وإحداث الفوضى والرعب في الحضور، محاولا إرغام السلطات على الامتناع عن القيام بأعمال الترفيه في المملكة، وتحريض الآخرين للقيام بأعمال إرهابية ضد الفعاليات، بتكليف من أحد قادة تنظيم القاعدة الإرهابي في اليمن".